



T.C. BAŞBAKANLIK  
BASIN YAYIN VE  
ENFORMASYON  
GENEL MÜDÜRLÜĞÜ

## بيان صحفي

إننا نرى أنه من المفيد مشاركة الرأي العام بالتطورات الأخيرة أدناه، والتي أدت إليها النقاشات الدائرة منذ فترة طويلة حول الموظفين الدينيين الذين ترسلهم رئاسة الشؤون الدينية:

في تاريخ 15.02.2017، علمنا من الإعلام باقتحام بيوت أربعة من الموظفين الدينيين في المدن الألمانية باد غودزبرغ، وفورتن زيغ، وكيرتشن، وبرغنويشتات بأوامر من المدعي العام لشمال الراين-وستفاليا وراينلند بالاتينات. ووفق الأخبار التي نشرتها وسائل الإعلام الألمانية المرئية والمطبوعة؛ تم احتجاز جهازي الكومبيوتر الشخصي لاثنتين من الأئمة الأربعة الموظفين في الجوامع التابعة لاتحاد المسلمين الأتراك للشؤون الدينية في إطار التحقيقات بمزاعم نشاطات استخباراتية غير قانونية. ومنذ بداية الأحداث نفت رئاسة الشؤون الدينية واتحاد المسلمين الأتراك للشؤون الدينية في بياناتهما الصحفية قيام أي من الموظفين الدينيين بأي نشاط غير قانوني. كما تمت مشاركة المسؤولين الألمان بما يبين الموقف من قبل رئاسة الشؤون الدينية. وفي هذا السياق، تمت إعادة 6 من الموظفين الدينيين على الرغم من عدم تلبسهم بأي نشاط استخباراتي أو تجسسي إلى وظائفهم في تركية كمؤشر لحسن النية بين البلدين.

وعلى الرغم من أن الكتابة التي تشكل مستند الاتهام تحمل الفكرة الأساسية لموضوع التفسير الديني الخاطئ واستغلاله وجعله وسيلة للعنف، والذي تناوله مؤتمر الشورى الإسلامية الأوراسية التاسع؛ تم إطلاق حملة تشويه في وسائل الإعلام تريد تشويه سمعة رئاستنا للشؤون الدينية والموظفين الدينيين واتحاد المسلمين الأتراك في ألمانيا الذي عمل على تقديم الخدمات الدينية في ألمانيا على حد سواء.

إن رئاسة الشؤون الدينية عملت منذ ما يزيد على أربعين عاماً على تقديم خدماتها الدينية للمسلمين من أصول تركية في البلدان الأوروبية المختلفة وفي مقدمتها ألمانيا، وتمكينهم من أداء واجباتهم الدينية. وقد كانت لرئاسة الشؤون الدينية مساهماتها الكبيرة في الفهم الديني القائم على العلم والبعيد عن التطرف، وأمن المجتمع ورفاهه، والأمن المجتمعي، وثقافة العيش المشترك، والانسجام، والحفاظ على بقاء المؤمنين بعيدين عن العنف والكرهية.

والتعاون بين الشؤون الدينية واتحاد المسلمين الأتراك للشؤون الدينية باعتباره نمطاً تركياً ألمانياً في سياق الخدمات الدينية؛ يشكل نموذجاً للعلاقات الدينية بين المجتمعات. والشراكة في المرجعية الدينية لرئاسة الشؤون الدينية واتحاد المسلمين الأتراك للشؤون الدينية هامة جداً إلى درجةٍ مصيريةٍ لا تقبل أي نوع من الجدل الدبلوماسي أو السياسي أو الأيديولوجي. واتخاذ الشؤون الدينية التركية خلال أربعين عاماً من نشاطها القوانين الدولية والقوانين والأعراف المحلية وحقوق الإنسان الأساسية والحريات الدينية أساساً، وتسيير أعمالها بناءً على ذلك واضح يعلو على كل بيان. وهذا المبدأ كما حدث حتى اليوم سيبقى مصوناً بإصرارٍ بعد اليوم، ولم يسمح أبداً بأن يميل أي موظف ديني إلى أي نشاطٍ خارج تعريف وظيفته الدينية. ولم يعثر خلال هذه الفترة الطويلة على أي حادثة يمكن تقييمها بغير القانوني.

ولا يمكن أبداً القبول باستخدام الموظفين الدينيين والتشكيلات الدينية وسيلة للسياسات الداخلية باتهاماتٍ لا أصل لها ولا مستند. ومن الواضح البين أن الأخبار والبيانات الإقصائية المتهمة المسيئة لمؤسسة متميزة تقدم خدماتها الدينية على المستوى العالمي، وتقوم بالنشاطات الدينية والإنسانية والخيرية، ويحظى باحترام جميع من تتصل بهم كرئاسة الشؤون الدينية، ومؤسسة أهلية كاتحاد المسلمين الأتراك للشؤون الدينية التي تملك أوسع قاعدة للمسلمين في ألمانيا. وتشكل منذ تأسيسها صمام أمان للحس السليم والانسجام والسعادة والسلام، وكذلك الموظفين الدينيين الذين يعملون كمرشدين في

كل حين في ميادين الإيمان والعبادة والأخلاق ويرفعون من شأن الآداب الدينية والإنسانية؛ .. نعم من الواضح أن مثل هذه الأخبار والبيانات مغرضة وغير مفيدة. هذه المبادرات لم تجرح ثلاثة ملايين من المسلمين الأتراك، بل جرحت كذلك معنىً ووجداناً ما يزيد عن خمسة ملايين من المسلمين الذين يعيشون في ألمانيا.

فهذه البيانات والأخبار والادعاءات التي لا أصلها، والتي تنشر في وسائل الإعلام قد تفتح الطريق إلى صدمات لا يمكن إصلاحها في الكتل البريئة المؤمنة. ومن الواضح البين أنها لا تخدم الأمن والسلام المجتمعي. ينبغي اختيار الطريق الذي يعمل على تطوير المواضيع المتعلقة بالتعليم والانسجام والاندماج وتعزيزها وسد ثغراتها إن وجدت، بدلاً من الإساءة إلى نموذج التعاون التركي الألماني في الميدان الديني القائم منذ ما يقارب نصف قرنٍ من الزمان. وتجنب البيانات المتعجلة لأصحاب المسؤولية السياسية والمؤسسية تسهيل بالتأكيد حل المشاكل.

وتزود المؤسسات الدينية في أنحاء العالم المختلفة وفي مقدمتها اتحاد المسلمين الأتراك للشؤون الدينية بالإرشاد المعنوي للشؤون الدينية التركية وما تملكه من تجربة وتراكم علمي لن يحدث خللاً في هذه المؤسسات بل يكسبها الثقة والاعتبار. ورياسة الشؤون الدينية تحترم دائماً القواعد القانونية التي تخضع لها الشخصيات الاعتبارية الدينية التي تتصل بها.

ومبدأ الحياد السياسي واحدة من مبادئ رئاسة الشؤون الدينية الأساسية. وهي تبدي حساسيتها البالغة في رعاية هذا المبدأ من قبل جميع موظفيها الدينيين. وستستمر بعد الآن أيضاً على رعاية هذه الحساسية بحزم.

إن رئاسة الشؤون الدينية بما تملكه من المفهوم والتقليد الديني تنأى بنفسها عن تصنيفها مع البنى الراديكالية والمراكز الإرهابية والأوساط التي تستغل الدين، ولا تمنح للعناصر التي تحمل هذه الأخطاء المحتملة مكاناً في عمليات خدماتها. وتنظيم داعش الذي لا ينسجم أبداً مع رسائل الإسلام في الطمأنينة والسلام، وتنظيم غولن الإرهابي الذي تحول إلى شبكة تهديد للقانون والنظام باستغلاله الدين وقيامه بنشاطات على مستوى العالم يمثل الظواهر الأخيرة لهذا النوع من المراكز والعناصر. وتنتظر رئاسة الشؤون الدينية من جميع التشكيلات الدينية التي تتعاون معها داخل القطر وخارجه بإبداء الحساسية نفسها.

وخيار العقلي والمفيد والسلمي في حل المشاكل الإنسانية كالتطرف والإرهاب والهجرة التي يقف أمامها العالم وجهاً لوجه يستفيد من تقليد وتجربة وإمكانية رئاسة الشؤون الدينية واتحاد المسلمين الأتراك للشؤون الدينية على حد سواء. إن ثقتنا كبيرة بأن المسلمين الذين يعيشون في ألمانيا وفي مقدمتهم الذين ينحدرون من أصول تركية، وجميع الناس أصحاب الحس السليم أياً كان دينهم واعتقادهم وأصولهم؛ سيتحركون دون التورط في اليأس والتهور، وأن الغلبة ستكون في النهاية للعقل السليم.

وإننا على ثقة بأن المسؤولين الألمان على مستوى الاتحاد والولايات وأصحاب العلاقة سيقومون بما توجب عليهم المسؤولية من أجل إنهاء هذه العملية التي تتجاهل تجربة ومكتسبات أربعين عاماً، ولا تساهم في بناء المستقبل، وتؤدي العقل ولا تفيد أحداً، بشكل صحي سليم.

الأستاذ الدكتور محمد غورمز

رئيس الشؤون الدينية